

بنغلاديش والروهنغيون وأوضاع اللاجئين

بيا بريتز بيرى

يعيش اللاجئون الروهنغيون من ولاية راكيني الشمالية في ميانمار في ظل أوضاع محفوفة بالمخاطر في بلد لجوئهم السياسي. بنغلاديش، بيد أن أوضاعهم قد شهدت تطورات مهمة مؤخرًا.

وقد حققت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بنغلاديش بعض النجاحات في حشد التأييد لتحسين المعايير على امتداد جميع القطاعات من خلال الدعوة القوية لرأب الشقاق بين مبادئ الحماية الدولية وواقع الممارسات على الأرض. كما توصلت الوكالة لعقد اتفاقيات كانت بمثابة علامات فارقة مع الحكومة السابقة في عام ٢٠٠٥، وذلك قبل الأحداث السياسية الأخيرة وإعلان حالة الطوارئ. وتظهر الحكومة المؤقتة الحالية مؤشرات غاية في الإيجابية من المشاركة مع قضايا اللاجئين.

وما يمكننا أن نلمسه الآن على أرض الواقع هو ما تحقق من علامات فارقة في المباحثات بين الحكومة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تغير نمط توفير الحماية للاجئين. وكانت بداية هذه العلامات الفارقة في عام ٢٠٠٦ عندما وافقت الحكومة على السماح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء ملاجئ جديدة للاجئين في كلا المخيمين وذلك إدراكاً منها للحالة المزرية التي يُرثي لها للملاجئ الحالية والتي تتخلف عن المعايير الدولية في هذا الشأن. وكانت الحكومة قد حجت عمليات صيانة الملاجئ التي بنيت في عام ١٩٩٢ إلى أقل مستوى ممكن خشية ترسيخ أي شكل من أشكال الإقامة الدائمة للاجئين. ومنذ أن تم التوصل لهذه الاتفاقية، حققت مفوضية شؤون اللاجئين نجاحات في جهودها في جمع التمويل والتبرعات - ومن ثم بدأ البناء في المخيمين. ونأمل أن يضم المخيمان مرافق إعاشة جديدة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩.

الدولية الحالية لحقوق الإنسان ولديها أحكامها الموجودة ضمن دستورها التي تؤيد الحقوق والواجبات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتؤمن الحماية القانونية لغير المواطنين المتواجدين في أراضيها. وعليه فإنها تعترف بمجموعة من القوانين الدولية التي تؤمن إطار عمل لحماية اللاجئين.

وتكمن الصعوبة في ضمان الالتزام وقابلية الاستدامة في معايير الحماية عندما تغيب أي قوانين منظمة لوضعية اللاجئين نفسها. ويظهر لنا موقف اللاجئين الروهنغيين التحديات القائمة عندما يأتي توفير الحماية على أساس اعتباطي يصدر كيفما اتفق ومتروك لأهواء القرارات الشخصية. ورغم مرور ١٦ عاماً، لا يزال اللاجئون الروهنغيون محرومين من حرية التنقل والحق في العمل والحق في التعليم - ومن ثم محرومين من فرصة الاعتماد على النفس وتقرير المصير. ولذلك فهم مجبرون على المشاركة في الأنشطة السرية، ومزاولة أعمال في الخفاء وخارج المظلة القانونية ومقابل أجور منخفضة. كما تم حرمانهم من الفرصة في النمو والتعلم والتطوير من أنفسهم، كما اقتصر فرص التعليم المتاحة لهم حتى عهد قريب على فصول التعليم غير الرسمي والتي يقوم على التدريس بها متطوعون من اللاجئين محدودي الخبرة والمستوى.

في عام ١٩٩١، تم اعتبار ما يقرب من ٢٥٠ ألف نسمة من الروهنغيين لاجئين على أساس أوضاعهم الظاهرية من قبل حكومة بنغلاديش. وكانت حكومة بنغلاديش قد أعادت الغالبية العظمى منهم إلى وطنهم ميانمار في الأعوام التالية، تاركة فقط اثنين من مخيمات اللاجئين العشرين على حالها. وعلى مدار الستة عشر عاماً السابقة، كانت البقية الباقية من الروهنغيين التي يصل قوامها إلى ٢٧ ألف نسمة يعيشون في اثنين من مخيمات اللاجئين في الجزء الواقع عند أقصى الحدود الجنوبية من البلاد، بجوار كوكس بازار.

وبنغلاديش ليست من الدول الموقعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بأوضاع اللاجئين ولا في بروتوكول الاتفاقية لعام ١٩٦٧ كما لم تسن أي تشريعات وطنية تتناول التعامل مع اللاجئين وحالات اللجوء السياسي. ورغم ذلك فقد قامت الحكومة بمبادرة خاصة منها بالاعتراف بموجات الروهنغيين العابرين إلى حدودها في عام ١٩٩١ كلاجئين، كما كانت تقوم، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بتوفير المساعدات إليهم وحتى يومنا هذا.

من أهم ما يطالنا بشأن بنغلاديش في هذا الصدد هو انضمامها للعديد من المواثيق والاتفاقيات



أطفال بورميون
لاجئون يلعبون
أمام منازل
جديدة قامت
مفوضية الأمم
المتحدة لشؤون
اللاجئين ببنائها
في مخيم
نيابارا للاجئين
في بنغلاديش.
فبراير/شباط
٢٠٠٨

لار ماركينوي / مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

حاجة مستمرة للاشتراك في الحوار مع حكومة بنغلاديش وغيرها من الأطراف لمناقشة توفير الحلول المستدامة للروهنغيين. كذلك فمن السابق لأوانه التنبؤ بما ستسفر عنه هذه المناقشات، بيد أن أكثر ما يبعث على التفاؤل في هذه المرحلة هو أن كلاً من مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة قد وافقتا على أهمية اتخاذ نظرة شمولية أطول أمداً لإزاء حل محنة اللاجئين الروهنغيين.

بيا بريتز بيروي (BGDDA@unhcr.org) هي مبعوثة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في بنغلاديش (www.unhcr.org/country/bgd/). (html).

الآراء الواردة هذا التقرير تعبر عن رأي كاتبه المقالة ولا تعبر بالضرورة عن آراء مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو الأمم المتحدة.

http://www.un.int/bangladesh/mision_arc/treaty_1_adherence.htm

٢ المواد ٢٥ و ٢١ و ٢٢ من دستور عام ١٩٧٢.

والمملكة المتحدة بالفعل على قبول دفعة جديدة من اللاجئين لعام ٢٠٠٨.

وكان أحد التطورات الأخرى ذات الدلالة المهمة يتمثل في الاتفاقية التي عُقدت مع حكومة بنغلاديش في عام ٢٠٠٦ للسماح لعدد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية بالعمل في مخيمات اللاجئين، وبما يصب خبرات مفيدة في عدد من القطاعات المختلفة.

ومع ذلك ما زلنا نواجه مسيرة طويلة حتى يستطيع اللاجئين الاستمتاع بالحقوق التي يستحقونها بموجب القوانين الدولية. وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ببنغلاديش قد عبرت عن موقفها بوضوح والذي يتمثل في أن الوضع الراهن لمخيمات اللاجئين ببساطة لا يمكن الدفاع عنه. إن توفير المساعدات الخارجية على مدى ١٦ عاماً بدون إحراز تقدم في الوقت ذاته نحو تحقيق الاعتماد على الذات ليتناقض مع مبادئ حماية اللاجئين وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية. ولا زالت هناك

وكان ثاني أكبر الإنجازات التي تحققت حديثاً، وأول مرة في تاريخ عمل المفوضية في بنغلاديش، هو تحقيق إعادة التوطين في بلد ثالثة لتوفير الحماية والحل المستديم لبعض اللاجئين، حيث تمت إعادة توطين ٢٣ لاجئاً في كندا في عام ٢٠٠٦، كما تمت إعادة توطين ٧٩ لاجئاً إضافياً في عام ٢٠٠٧. وكانت عملية توجيه اتفاقية إعادة التوطين قد تولتها المفوضية جزئياً للضغط على الحكومة للسماح بإنشاء أعداد أكبر من مرافق التدريب المهني والتعليم المحسن. ونتيجة لذلك، فقد وافقت الحكومة في عام ٢٠٠٦ على السماح بإنشاء مرافق التدريب المهني وزيادة عدد الدورات الدراسية وكذلك عدد المراحل الدراسية في المدارس. ورغم أن التقدم الحادث لم يصل بعد لمستوى المعايير الدولية المطلوبة، إلا أنه يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح. ومنذ عملية إعادة التوطين الأولى الناجحة إلى كندا، تم التباحث بشأن إعادة توطين اللاجئين الذين يعانون من الحاجة الماسة للحماية مع عدد من البلدان المهتمة الأخرى؛ وكان أن تمخض هذا عن موافقة كلاً من نيوزيلاند